تقرير: الاقتصاد المصري يتوقع أن يسجل أسرع وتيرة نمو له منذ 2010

استطاع الاقتصاد المصري أن يحافظ على تسارع وتيرة نموه خلال الربع الأول من العام 2015، على الرغم من تراجع بعض المؤشرات بشكل طفيف، ومن المتوقع أن يتجاوز النمو الحقيقي نسبة 4% للمرة الأولى منذ العام 2010 بدعم من استقرار المشهد السياسي والدعم المالي من دول مجلس التعاون الخليجي وتحسن ثقة الأعمال. كما شكل القطاع الحكومي من خلال مساهمته في تنشيط الاستثمار دعماً مهماً للنمو الإقتصادي، إذ تعمل الحكومة حالياً على عدد من المبادرات والمشاريع الاستثمارية التي من ضمنها توسعة قناة السويس.

وتشير العديد من البيانات الأخيرة إلى هذا التعافي بما فيها بيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشر مديري المشتريات ونمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والتوظيف. وعلى الرغم من تراجع بعض تلك البيانات خلال الربع الأول من العام 2015 كمؤشر مديري المشتريات، إلا أن الصورة العامة لا تزال تشير إلى وجود تعاف تدريجي في النشاط الاقتصادي، إذ ارتفع النمو الحقيقي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من سبع سنوات.

لا تزال هناك العديد من التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري، إلا أنها في تراجع، فبينما تحسن الوضع السياسي والأمني بصورة كبيرة، إلا أنه التحديات ما زالت قائمة. كما يشكل العجز المالي الكبير أيضاً مصدر قلق على الرغم من تقديم وتطبيق العديد من الإصلاحات للمعونات المالية خلال العام الماضي. كما ساهمت أيضاً المنح المالية المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي بدعم المالية العامة لمصر لكن ذلك قد لا يستمر في الأجل المتوسط. ولا تزال الأسواق على ثقة بأن السلطات ستتخذ الإجراءات الإصلاحية المناسبة لا سيما مع قوة إصدار السندات الأخيرة بالدولار الأميركي.

وتيرة التعافي في تسارع

استمر النمو الاقتصادي بالتعافي خلال الأشهر الأخيرة، إذ تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4.3% على أساس سنوي خلال الربع الأخير من العام 2014 وأيضاً خلال كامل العام 2014. وتشير الكثير من البيانات الأخيرة إلى أن وتيرة التعافي مستمرة على الرغم من تسجيلها بعض التباطؤ خلال الربع الأول من العام 2015. ومن المتوقع أن يصل النمو إلى 4.5% خلال السنة المالية 2014-2015. ونتوقع أن يحافظ النمو على هذه الوتيرة خلال السنة المالية 2015-2016 ليشهد تحسناً بعد ذلك.

وساهمت قوة نمو القطاع الخاص أيضاً بدعم النشاط الاقتصادي، إذ تسارع النمو ليصل إلى 6.6% خلال العام 2014 مقترباً من مستوياته لفترة ما قبل التطورات السياسة في المنطقة. وقد جاءت هذه البيانات بدعم من قوة التأثيرات القاعدية خلال الربع الثالث من العام 2014، لا سيما في قطاع السياحة.

كما تسارع أيضاً نمو الإنفاق الاستثماري ولكنه لا يزال عند مستويات معتدلة. وارتفع إجمالي الاستثمار الإسمي بواقع 20% خلال العام 2014، وقد جاء نصف هذا النمو من القطاع الخاص. وارتفع إجمالي الاستثمار إلى ما يقارب 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2014 مرتفعاً بنسبة هامشية من 12.9% في العام 2013، مقارنة بمتوسط الاستثمار قبل التطورات السياسية الذي تجاوز 20% من الناتج المحلي الإجمالي.

وحقق مؤتمر شرم الشيخ للاستثمار خلال شهر مارس من العام 2015 نجاحاً كبيراً، اذ من المفترض أن يشكل ذلك المؤتمر دعماً جيداً للاستثمار وللاحتياطات الخارجية، إذ تم الإعلان عن مشاريع استثمارية تصل قيمتها إلى ما يقارب 175 مليار دولار من المزمع تنفيذ معظمها خلال خمس سنوات. كما قدمت دول مجلس التعاون الخليجي دعماً إضافياً على المدى القصير متمثلاً بوديعة بقيمة 6 مليارات دولار في البنك المركزي المصري. وصبت معظم الخطط الاستثمارية في مشاريع قطاع النفط والغاز بقيمة بلغت 21 مليار دولار ومشاريع توليد الطاقة التي بلغت قيمتها 43 مليار دولار بالإضافة إلى مشاريع التنمية والتعدين التي بلغت قيمتها 58 مليار دولار.

وسجل مؤشر مديري المشتريات بعض التراجع خلال الربع الأول من العام 2015 إلا أن هذا التراجع يبدو موقتاً فقط. فقد تراجع المؤشر إلى أقل من 50 نقطة في شهر يناير ولكنه شهد تحسناً ليصل إلى 50.2 بحلول شهر يونيو مقارنة بمستواه في فبراير البالغ 46.8. ورغم ذلك التحسن ما زال مؤشر مديري المشتريات أضعف من مستوياته المسجلة خلال النصف الثاني من العام 2014. وتشير الاستطلاعات أن نشاط الصادرات والسياحة قد تأثر بتزعزع الأوضاع الأمنية في ليبيا وبالتراجع في روسيا.

ارتفاع معدل التضخم على خلفية تراجع قيمة الجنيه المصري

شهد معدل التضخم تسارعاً خلال العام الماضي. وقد ساهمت الحكومة من خلال رفعها لأسعار الوقود في منتصف العام 2014 في محاولة منها لخفض المعونات في ارتفاع الأسعار. إلا أن تراجع الجنيه خلال بداية هذا العام قد أدى مرة أخرى إلى رفع الضغوطات التضخمية. فقد ارتفع معدل التضخم إلى 13.1% على أساس سنوي خلال مايو من العام 2015 مقارنة بمستواه المنخفض في العام الأسبق عند 8.2% على أساس سنوي. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى مستوى قياسي بحلول منتصف العام 2015 ليتراجع مرة أخرى بعد ذلك.

استمرار ارتفاع العجز المالي رغم الإصلاحات

لا يزال العجز المالي من أهم التحديات أمام الاقتصاد المصري. فقد تراجعت الأوضاع المالية في مصر بشكل أكبر خلال العام الماضي، إذ اتسع العجز المالي خلال فترة اثني عشر شهراً إلى 13.7% من الناتج المحلي الإجمالي في أبريل من العام 2015 مقارنة مع 10.8% في الفترة نفسها من العام السابق. لكن من المتوقع أن تتراجع هذه النسبة بحلول نهاية السنة المالية 2014-2015 في يونيو لتصل إلى ما يقارب 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتلتزم الحكومة بالعديد من الإصلاحات المالية كما هو جلي في قيامها برفع أسعار الوقود العام الماضي. ومن المتوقع أن تقوم بإصلاحات أخرى للمعونات من ضمنها تقديم بطاقة تموينية جديدة للوقود. كما تعتزم تنشيط الإيرادات من خلال فرض ضريبة على القيمة المضافة. إلا أن قيامها مؤخراً بإلغاء الضريبة عن الحصص والأرباح الرأسمالية قد يعكس تأخر تنفيذ بعض الإصلاحات المالية.

تراجع الضغوطات الخارجية واستمرار اختلال التوازن

اتسع العجز المالي في الحساب الجاري خلال الربع الأول من العام 2015. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى تراجع المدفوعات التحويلية من الجهات الرسمية. وقد لعب أيضاً التراجع في الصادرات النفطية وقوة نمو الواردات دوراً في تسجيل هذا العجز. وبينما لا تزال مصر مستفيدة من المنح المالية المقدّمة من دول مجلس التعاون الخليجي كودائع في البنك المصري المركزي، إلا أن هذه المنح قد بدأت بالتراجع. فقد اتسع العجز إلى أعلى مستوى له منذ عامين ليبلغ 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي من خلال تتبع فترة اثني عشر شهراً.

واتسع الميزان التجاري لمصر بواقع 25% خلال العام الماضي حتى مارس من العام 2015 نتيجة قوة نمو الواردات وتراجع الصادرات النفطية. وفي الوقت نفسه، تراجعت المدفوعات التحويلية من الجهات الرسمية إلى الصفر تقريباً، والتي كانت تشكل 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الماضي. بينما ساهم نمو إيرادات الخدمات التي تشمل إيرادات السياحة بالإضافة إلى نمو التحويلات العمالة في المهجر، في تعويض بعض من التراجع الذي شهده الميزان التجاري.

وقد عزز ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر من أوضاع مصر الخارجية، إذ ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع الأول من العام 2015 ليصل إلى أعلى مستوى له على أساس ربع سنوي منذ العام 2008، الأمر الذي ساهم في تعويض بعض التراجع الذي شهده الحساب الجاري. ومن المتوقع أن يستمر الاستثمار الأجنبي المباشر في التحسن ودعم الاقتصاد المصري تماشياً مع تحسن ثقة المستثمر خلال شهر مارس. وبالفعل فقد وقعت شركة «سيمنز» مؤخراً مشروع إنشاء وتشغيل محطات لإنتاج الكهرباء بطاقة الرياح بقيمة 9 مليارات دولار، ولكن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال أقل بكثير من مستوياته التي سجلها قبل العام 2009.

سندات العملة الأجنبية ومبادلة مخاطر عدم السداد في تراجع مستمر

عكس تراجع السندات السيادية احتواء الاقتصاد المصري لبعض المخاطر التي تواجهه. فقد استقر العائد على الديون السيادية بالدولار الأميركي المستحقة في 2020 و2040 وبقي عند مستويات منخفضة نسبياً عند 4.6% و6.9% على التوالي في بداية شهر يونيو من العام 2015. كما استقرت مبادلة مخاطر الائتمان نسبياً فوق 300 نقطة أساس بقليل.

استقرار الاحتياطات الرسمية بدعم الجنيه

ارتفعت الاحتياطات الرسمية في البنك المصري المركزي خلال الأشهر الأخيرة نتيجة المنح المالية المقدمة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي على هيئة ودائع بقيمة 6 مليارات دولار. وقد استقرت الاحتياطات عند 19.6 مليار دولار بحلول نهاية شهر مايو من العام 2015 أو عند ما يساوي قيمة 3.6 أشهر من الواردات. وقد تراجعت الضغوطات على الاحتياطات نتيجة كل من الدعم الرسمي، وفرض قيود على رؤوس الاموال وتراجع قيمة الجنيه في يناير.

وقد سمح البنك المصري المركزي بتراجع الجنيه أمام الدولار الأميركي خلال شهر فبراير وفي يوليو. وساعد تراجع الجنيه أمام الدولار في تخفيف أثر قوة الدولار خلال الفترة السابقة حيث كان الجنيه المصري قد ارتفع أمام بعض العملات الأخرى. ولا يزال الجنيه مرتفعاً على أساس موزون تجارياً مقارنة بعام مضى بنسبة 6.3% على أساس سنوي في بداية يوليو من العام 2015.

تراجع بورصة مصر خلال العام 2015

شهدت بورصة مصر تراجعاً بعد الأداء القوي الذي سجلته خلال العام 2014 والانتعاش قياسي خلال يناير من العام 2015. وقد تراجع مؤشر مورغان ستانلي المجمع بنحو 4.7% خلال العام 2015 حتى يونيو، ويبدو أن نشاط الأسهم قد تأثر بتراجع البيانات الاقتصادية للربع الأول من العام 2015 والضرائب الجديدة على الأرباح الرأسمالية.

الرسم البياني 1: الناتج المحلي الإجمالي
(اليسار: الجنيه المصري / اليمين: % النمو السنوي)

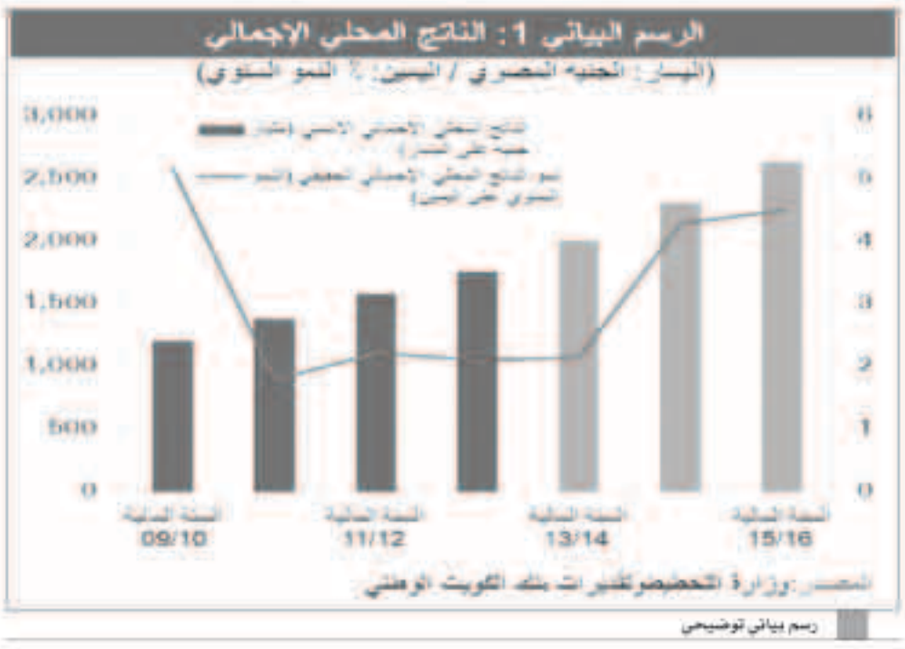

المصدر: وزارة التخطيط وتقديرات بنك الكويت الوطني

رسم بياني توضيحي

فندق «مارينا الكويت» يقدم باقة من العروض المميزة لعطلة صيفية استثنائية

أعلن فندق "مارينا الكويت" عن باقة عروضه المرنقية لموسم الصيف والتي يقدم من خلالها للضيوف والزوار فرصة استثنائية لقضاء إجازة صيفية لا تُنسى بكل المقاييس. وتضم الباقة مجموعة واسعة من المزايا التي من شأنها إثراء أجواء الهدوء والرقي التي يتطلع إليها الضيوف خلال العطلات والتمتع بمجموعة متكاملة من مرافق الترفيه والاسترخاء بعيداً عن صخب الحياة العملية في المدينة.

وتضمن باقة العروض الشاملة للضيوف التمتع بالجو الصيفي المشمس على الشاطئ التابع للفندق والذي يوفر أعلى مستويات الخصوصية، أو في مسابحه الثلاثة: المسبح الرياضي، ومسبح الأطفال، والمسبح العائلي بالقرب من ردهة "أمواج مارينا". كما يمكن للضيوف الاسترخاء داخل غرفهم ذات الإطلالات الخلابة على الخليج العربي بأسعار تبدأ من 88 دينار كويتي لليلة الواحدة، شاملة بوفيه الفطور. وتوفر الباقة دخولاً مجانياً لعدد من المرافق في الفندق بما فيها نادي "كورال ريف الصحي"، وملعب الاسكواش، والشاطئ ومنطقة المسابح.

ويزداد سحر الإقامة في فندق "مارينا" مع المأكولات الشهية" في مطعمي الفندق الشهيرين بأطباقهما العالمية الفاخرة وهما "The Six Palms" و"Atlantis"، والذين يقدمان طبقاً واسعاً من الأطباق العالمية والشرق أوسطية والمتوسطية الشهية على أنغام الموسيقى الهادئة. ويمكن للضيوف الذين يختارون الاستفادة من باقة العروض الصيفية التمتع بخصم بقيمة 20% على بوفيه الغداء والعشاء في مطعم "أتلانتس".

وتزداد روعة الأجواء العائلية المميزة في رحاب فندق "مارينا" مع سهولة الوصول إلى وجهات التسوق والترفيه المفضلة، نظراً لكون الفندق يقع على مقربة من "مارينا مول" و"مارينا كرسنت".

فندق مارينا الكويت

للتواصل عبر تقنية الفيديو

هيئة الحكومة الإلكترونية برأس الخيمة تعتمد تقنيات «أفايا» المتطورة

لقطة جماعية لمسؤولي هيئة الحكومة الالكترونية

في إطار خططها لمواكبة أحدث التقنيات العالمية، وتضمينها في منظومة البنية التقنية في إمارة رأس الخيمة، وخاصة في مجال التواصل والإتصال على مستوى الدوائر الحكومية في الإمارة، عمدت هيئة الحكومة الإلكترونية إلى تطبيق حلول تقنية متطورة للتواصل والإتصال من شركة «أفايا»، عبر مختلف القنوات والأجهزة، مثل أجهزة الكمبيوتر بكافة أنواعها، والأجهزة اللوحية، والهواتف الذكية. إن تطبيق هذه التقنية الجديدة من شأنه أن يتيح إمكانية عقد الإجتماعات دون الحاجة إلى التجمع في مكان محدد، بحيث يتمكن الموظفين من التواصل، والإتصال، والتعاون في ما بينهم بطريقة سريعة وسهلة، وبكفاءة وفعالية بينما هم متواجدين في مكاتبهم.

ويأتي إستخدام التقنية الجديدة ضمن مبادرات الهيئة بإعتماد عدد من الحلول التقنية الرائدة التي تمكنها من مساعدة الدوائر الحكومية لضمان جودة عمليات التشغيل، وتوفير أفضل الحلول الذكية في بيئة العمل، وخاصة تقنيات التواصل والإتصال بين الموظفين، وبين المستويات الإدارية المختلفة. والجدير بالذكر أن الهيئة فازت مؤخراً بجائزة أفضل تطبيق لحلول التواصل للعام 2015 من مجلة Network ME، عن تطبيقها لحلول التواصل عبر تقنية الفيديو.

وبهذا السياق قال سعادة المهندس أحمد بن سعيد الصباح، مدير عام هيئة الحكومة الإلكترونية برأس الخيمة: «لقد أخذت دولة الإمارات العربية المتحدة على عاتقها المضي قدماً وبخطوات واثقة في مجال الحكومة الذكية، ونحن فخورون بالسير على هذه الخطى هنا في هيئة الحكومة الإلكترونية. إن سعينا لتطبيق أحدث التقنيات ساعدنا بالحصول على العديد من الحلول والتصاميم القابلة للتخصيص بما يلبي الاحتياجات التي ستساعد في تحقيق الأهداف المنشودة. وستضمن لنا تلك الحلول توفير الخدمات الحكومية بسلاسة وبالأسلوب الذي يفضّله العملاء إلكترونياً. وستشمل الفوائد الإضافية الجوانب المتعلقة بالكفاءة التشغيلية وتعزيز التنسيق والتعاون بين الدوائر الحكومية».

ومن جهته قال محمد عارف، نائب رئيس «أفايا» لمنطقة الشرق الأوسط، وأفريقيا، وتركيا: «من دواعي فخرنا أن نزوّد هيئة الحكومة الإلكترونية في إمارة رأس الخيمة بالأدوات التقنية الكفيلة بمساعدتها في الارتقاء بمستوى خدماتها في إطار مساعيها لتحقيق النقلة النوعية نحو اعتماد الحلول الذكية. وباعتبارنا الشريك التقني للهيئة، فإننا نعتزّ بالعمل الوثيق مع الفرق العاملة فيها لتوفير حلول مخصّصة تساهم في تحقيق سلاسة أكبر في أداء العمل، الأمر الذي سيعود بالفائدة والنفع على العملاء والموظفين على حدّ سواء».

ويتجسّد الاستثمار الرئيسي للهيئة سعياً لتحقيق رضا العملاء في تبني تقنيات تتيح قنوات تواصل متنوعة لعملاء الهيئة، وطبقاً لمفهوم «نؤدي عملنا على مدار الساعة». وتوخياً لحفز الابتكار في مجال التنسيق وعملية تزويد الخدمات، فقد استثمرت الهيئة في نظام لعقد المؤتمرات عبر الفيديو لمساعدة الموظفين الحكوميين في البقاء على اتصال دائم مع الفرق العاملة والجهات المعنية حتى أثناء تنقلهم، وباستخدام أي جهاز. ونظراً إلى غنى تجربة المستخدم، وبساطة الاستخدام وقدرة الموظف على استخدام جهازه الخاص.

ومن جانبها قالت المهندسة علياء الكندي، رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات في هيئة الحكومة الإلكترونية: «ستتيح لنا تقنيات التنسيق وخدمة العملاء الأداة المثالية التي ستمكننا من تحقيق أفضل النتائج. ومع هذه التقنيات المضافة إلى مركز الاتصال، لن يكون موظفونا مرتبطين بموقع واحد، وسيكونوا مزوّدين بأفضل المعدّات والتقنيات، الأمر الذي سيحثهم ويدفعهم قدماً لتزويد عملائنا بأفضل الحلول والخدمات».

أوستن: خدمة العملاء تعتبر حجر الأساس لكل ما تقوم به شركتنا

مارك أوستن

شدد مارك أوستن، المدير العام في علي وأولاده أودي، على ضرورة الاهتمام بخدمات صيانة السيارات وما بعد البيع مؤكداً أنه بفضل التطور التقني وسرعة نقل المعلومات الحاصل في العالم اليوم، فإن العميل أصبح أكثر دراية ووعياً بخفايا عالم السيارات، وهو ما يدفع الشركة نحو تطبيق أعلى معايير الجودة خاصة وأن خدمة العملاء تعد من أبرز الأولويات وتعتبر حجر الأساس لكل ما تقوم به الشركة».

وقد أثبتت التقارير الصناعية أن منطقة الشرق الأوسط من أسرع مناطق العالم نمواً في قطاع السيارات من حيث المبيعات وخاصة سوق الإمارات.

انتهجت شركة علي وأولاده أودي، التوسع المستمر لشبكة مراكز الخدمة ومراكز الصيانة المنتشرة على مستوى إمارة أبوظبي، مما شكل الضمان الأكبر لحصول العملاء على أفضل خدمة وقدرة فريق العمل من الفنيين المدربين جيداً على تقديم أعلى معايير الجودة التي تعتمدها شركة علي وأولاده أودي، ولذا يستمر العمل بجهود كبيرة على قدم وساق لبناء ورشة وصالة علي وأولاده أودي الحصرية في المصفح والتي تتيح للعملاء في أبوظبي وصولاً أسهل لتسهيلات خدمات المركبات الفاخرة.

سيتم تجهيز هذا المجمع الممتد بأحدث تسهيلات الاختبار التشخيصية إضافة إلى زيادة هائلة في السيارات المتوفرة، يتماشى ذلك مع رسالة الشركة التي تتمثل في استقدام مركبات أودي فائقة الجودة وتقديم مستويات متميزة لخدمات ما بعد البيع والإصلاح بأسعار مناسبة. وإلى جانب الورشة سيضم المركز الجديد أيضاً أكبر صالة عرض لسيارات أودي المستعملة المعتمدة في الشرق الأوسط والتي يمكنها عرض حتى 60 سيارة.

وتحرص شركة علي وأولاده أودي، على استمرار خططها التوسعية الاستراتيجية على مستوى العاصمة ومن المقرر الانتهاء من المشروع الذي بلغت قيمته 100 مليون درهم (أي ما يعادل 27 مليون دولار)، خلال النصف الأول من العام 2017، بعد الحصول على موافقة بلدية أبوظبي. تعزز ورشة المصفح ومجمع السيارات المستعملة المعتمدة من حضور علي وأولاده أودي على مستوى مدينة أبوظبي، حيث تمتلك الشركة حالياً نقاط بيع على مستوى العاصمة هي: في الكورنيش، صالة العرض الجديدة في الروضة، ومجمع المصفح. يتزامن هذا التوسع مع توسعات الماركة الألمانية على مستوى المنطقة في إطار الاستجابة للطلب المتنامي على مركبات أودي.

توفر الشركة للعملاء الراغبين في بيع سيارات أودي أسعار شفافة وخيارات تمويل متميزة للسيارات، خط شراء مخصص والتشكيلة الكاملة.